

الدول العربية المشرقية وتحديات المستقبل

علي غزبي (*)

بعد مرور أكثر من خمسين (50) عاماً على قيام جامعة الدول العربية، يبقى العالم العربي يعيش في حالة لا يُحسد عليها؛ فعلى الرغم من الماضي المشترك، والمستقبل الذي لا يمكن إلا أن يكون مشتركاً، تعرف أغلب الدول العربية حاضراً متأزماً، من شأنه تغييب الدور العربي الحقيقي في المساهمة الفعّالة في تشكيل النظام العالمي الجديد، الذي بدأت معالمه في التشكّل.

تعتبر الدول العربية المشرقية بمثابة مؤشّر (ترمومتر) يُقاس على أساسه الدور العربي ومن خلاله الإسلامي في أية مساهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، نظراً للمكانة الجيوسياسية والاقتصادية التي تحتلها. لذلك وجب على هذه الدول أن تتقارب في ما بينها أكثر فاكثراً، وذلك بتكاتف جهود الجميع في إطار الجامعة العربية أولاً. تتلوه خطوات بينية متعددة الأطراف أكثر جراً.

غير أنّ الواقع المستمر التذبذب الذي يطبع العلاقة بين أطراف عربية فاعلة في هذه المعادلة، يضفي صعوبة أكثر على أية محاولة إيجابية للتقارب؛ وهو وإن كان نتيجة لظروف ذاتية داخلية، فإنه في جزء كبير منه عمل تهميشي خارجي مقصود، يهدف إلى التقليل أو الحدّ من تأثير العنصر العربي الإسلامي - حالياً - في المساهمة في تشكيل النظام العالمي الجديد، الذي بدأت معالمه ترسم في ظل الهيمنة الأميركية على العالم في المديين القصير والمتوسط؛ وسيؤدّي بالتالي إلى المزيد من التبعية.

إنّ إمكانية تجنّب تكريس التبعية التي تطبع العالم العربي الراهن ممكنة، لأننا ببساطة نعي وضعنا وموقعنا، وذلك عن طريق إتباع سياسة عربية ذاتية وشاملة، تتجسد أولاً من خلال قيام تكتلات إقليمية تأخذ في اعتبارها المشروع العربي الشامل

(*) كاتب وباحث في قضايا الاقتصاد والسياسة والثقافة - أستاذ في معهد علم الاجتماع - جامعة قسنطينة - الجزائر.

مستقبلاً، ودون تجاهل للبعد الإسلامي الأشمل.

القول بقيام تكتلات جهوية لا يعني تقوقعاً على الذات وعزلة عربية، ونفياً لأهمية التفاعلات الكثيفة والإيجابية مع الدول المجاورة وبخاصة الإسلامية منها، إذ إن التشاور الدائم والتنسيق الفعلي الذي يُغلب المصلحة العامة دون تجاهل للخاصة والأكثر خصوصية (القطرية)، يكون في صالح الجميع. يمثل هذه التكتلات الإقليمية ذات الرؤى الإستشرافية في خلق تكتل عربي - إسلامي يمكن تدعيم الصف العربي وتقويته، وليس نفيه كما يرى البعض، إذ تُتَّهم التكتلات الإقليمية - حسب ما يعتقد مؤيدو هذا الرأي - في توهين الرابطة القومية، وإفشال المشروع العربي الشامل، وتدعم على حساب ذلك الخصوصيات القطرية التي تزيد من استحالة بناء مجتمع عربي متماسك، والتوجه أكثر نحو إقامة مشروع بديل للمشروع القومي بتكريس الانفصالية ذات الأبعاد المصلحية الضيقة التي تخدم في الأخير مصلحة الآخر المتربص دائماً (مصطفى الفيلاي، 1989، 155). فبمثل هذه التكتلات الجهوية يمكن المساهمة الإيجابية في رسم معالم النظام الدولي الجديد، ولو على المستوى المحلي، لأنها تستوجب أولاً وقبل كل شيء تجاوز الخلافات ومظاهر التشتت الفعلية والمفتعلة التي تطبع الواقع العربي الراهن، لتتعلق بعدها في تفعيل دورها في مختلف المجالات الحيوية ذات الصلة بتحديد مسارات المستقبل.

استناداً إلى الواقع الراهن الذي تخبره دول المشرق العربي على وجه الخصوص، فإن تحديد معالم المستقبل ليس بالأمر الهين، إذ إنه وإلى جانب استحالة التأكيد القطعي على بديل مستقبلي واحد لتدخل المتغيرات قديمها ومعاصرها، فإن الاختلاف يتعدى ذلك ليطبع أيضاً الجانب المفاهيمي، ناهيك عن التنظيري منه، إذ نجد مثلاً مفاهيم كثيرة وهي في غالب الحالات متباينة، وهذا التعدد في التسمية يعود في جزء منه إلى تنوع الألفاظ الأجنبية الدالة على هذا التخصص، وكذلك إلى الاختلاف في الترجمة؛ ففي الإنكليزية يُستعمل مصطلح futurology عربياً إلى المستقبلية أو علم المستقبل، كما يُستعمل مصطلح discipline of studying the future ويقابله باللغة العربية علم دراسة المستقبل، كما نجد مصطلح futurism وهو المصطلح الذي استعمله الأميركي ألفين توفلر Alvin Toffler في كتابه صدمة المستقبل، والذي يُترجم إلى المستقبلية مثله مثل المصطلح الأول، لكنه يختلف عن مصطلح futurology من الناحية الجمالية الفنية ومعاداته المفرطة لكل ما هو تقليدي؛ أما في اللغة الفرنسية فنصادف التعدد نفسه، فهناك مصطلح futurologie والذي أشرنا إلى أصله الإنكليزي، ومصطلح prospective الذي ابتكره الفرنسي جاستون برجر Gaston Berger وبالأستناد إليه يشيع في اللغة العربية استعمال مصطلح الاستشراف ومنه استشراف المستقبل (محمد بريش، 1990، 32)، الذي يُعتبر أكثر دلالة من الناحيتين اللغوية والواقعية. مهما كانت التسمية، يبقى أن استشراف المستقبل يجري استخدامه للإشارة إلى ذلك الاجتهاد العلمي المنظم،

الذي يركز في صياغة افتراضاته على الخصوصية التاريخية - الثقافية التي تطبع الواقع الاجتماعي (السوسيولوجي) المعين؛ بمعنى أن رسم صور المستقبل يتأثر بتراكم معرفتنا للواقع بشقيه التاريخي والمعاصر.

سنحاول لاحقاً إبراز أهم التحديات التي تقف عائقاً أمام قيام تكتل عربي مشرقي، وذلك كخطوة ضرورية لتكتلات أوسع تشمل كل الدول العربية، ومن بعدها الإسلامية. فمن شأن مثل هذه التكتلات أن تدفع بالدرجة الأولى بالتكامل العربي الشامل تدريجاً تجاه الوحدة الاقتصادية العربية التي تكون بداية حقيقية لمشروع وحدوي مؤتلف الأهداف. كما أنها (أي التكتلات الاقتصادية) بالمقابل، تجهض مشروع الشرق - أوسطية الذي يجري تشكيله من طرف إسرائيل، والذي يركز على نظرة اقتصادية محضة متجاهلاً عن قصد الأبعاد الأخرى التي تُخرج إسرائيل ألياً من المعادلة. فكل الدول العربية بدون استثناء تجمع بينها روابط اللغة والتراث الثقافي والحضاري، لأنها متجانسة: بشرياً، إنشياً، لغوياً، دينياً وحضارياً. من خلال هذا الواقع سيتم طرح البدائل الإستشرافية المحتملة، مع الأخذ في الاعتبار تلك المحاولات النظرية والأمبريقية الكثيرة والمتعددة لمفكرين ومهتمين، يمكن أن نذكر من بينهم: المهدي المنجرة، سعد الدين إبراهيم، وليد عبد الحي، ناصيف حتي، غسان سلامة، برهان غليون، إسماعيل قيرة وغيرهم كثيرين.

فهذا ناصيف حتي مثلاً يطرح احتمالين للمستقبل العربي، ويحددهما في:

(أ) المزيد من الانهيار، وغياب أية بلورة لسياسة متميزة، بحيث يصبح العرب أطرافاً متلقين وليس فاعلين.

(ب) تفكك النظام العربي الحالي إلى أنظمة فرعية مندمجة في أنظمة إقليمية تضم إلى جانب الدول العربية دولاً أخرى غير عربية، في إطار النظام الشرق - أوسطي مثلاً. (سيار الجميل، 1994، 24).

أمام هذا التصور المتشائم يعتقد سيار الجميل من جهته أن العرب سيواجهون تحديات صعبة في القرن القادم، وذلك بعد أن تتم هندسة النظام الدولي للنظام الإقليمي والكشف عن سيناريوهات التفكيك وإعادة التركيب للمنطقة العربية جيوسياسياً واقتصادياً؛ لذلك فهو يؤكد على وجوب الحرص الشديد على موروث المنجزات والمكتسبات التي حققها العرب خلال تاريخهم الحافل، وأن يحذروا من مغبة استئصالها أو إجهاضها أو تجاوزها في زخم الأزمات والمشاكل والانتكاسات «في عصر خطير جداً تتدافع فيه التحولات، ويتسارع فيه تنفيذ القرارات، مع جملة من الاعتداءات، وفرض الحصار، وإجراء المفاوضات مع إسرائيل القائمة - كما هو معلوم - على مبدأ التوسعات، وإعلان التهديدات... وتمزيق الدول والكيانات، وبعبثة الموارد والإمكانات». (سيار الجميل، 1994، 27)؛ وعلى العرب أن يبذلوا قصارى جهودهم من أجل تجنب مثل

هذا السيناريو، ولتحقيق ذلك تبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة قيام تكتل عربي كأولوية لا بدّ منها.

وإذا كانت التحديات التي تعيق قيام تكتل عربي مشرقى كثيرة ومتنوعة، فإن التركيز سيكون على نوعين منها:

أولاً: التحديات الذاتية - الداخلية.

ثانياً: التحديات الإقليمية - الخارجية.

وقد جاء الفصل بين هذين النوعين من التحديات لغرض الدراسة والتحليل فقط، لكونهما متداخلين تربطهما علاقة جدلية تؤثر وتتأثر.

أولاً: التحديات الذاتية - الداخلية:

تشترك الدول العربية في الكثير من الخصائص، ويندر أن تتفرد دول عربية دون غيرها بخصائص شديدة التميز؛ وهذا لا يعني عدم وجود بعض الخصوصيات القطرية التي لا يتسع المجال إلى مناقشتها، بالإضافة إلى أنها تبقى غير مؤثرة على توجيه مسارات التحليل الجارى؛ وباشتراكها في كثير من الخصائص، فإن التحديات الداخلية أمام الدول العربية وبخاصة منها دول المشرق العربي، تكاد تكون متطابقة؛ وهي تتجلى في تلك التحديات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية التي تقف عائقاً أمام قيام أية انطلاقة تنموية في إطار التقارب المقترح:

1) بالنسبة للبعد الاقتصادي، يجدر التأكيد أن لهذا الجانب دوراً مهماً في تحديد مسارات التنمية والتقدم؛ إذا لم نقل بأنه أهم الأبعاد جميعاً، خصوصاً إذا علمنا أن الدول العربية تشترك في كثير من المقومات، التاريخية الحضارية، الدينية، اللغوية والجيوسياسية؛ كما أنها تتوفر على إمكانات اقتصادية متنوعة وهائلة. لكن، بالرغم من ذلك، فإن المبادلات التجارية البينية لا تكاد تصل إلى 10% من إجمالي التجارة الدولية للأقطار العربية المختلفة؛ فمثل هذه الحالة من فتور العلاقات الاقتصادية لا تزال سائدة وهي تتقلص لحساب تقويتها انفرادياً مع الدول الأوروبية. هذه الأخيرة التي تتورط أكثر فأكثر في الوحدة الشاملة والتي ستكون أول خطوة جريئة تتخذها في هذا الاتجاه هو اعتمادها ابتداءً من مطلع عام 1999 للعملة الموحدة «الأورو»، كما أنها تتوسع باستمرار لتشمل دولاً أخرى هي في قائمة الانتظار وتتلهف إلى وصول دورها.

من هذه الناحية، إذن، لا يمكن الحديث عن اقتصاد عربي متكامل، وإنما عن اقتصادات عربية توجد بينها درجات كبيرة من التفاوت بل من التجاهل أو التنافر. هذا يوحي وكأن العالم العربي ينقسم إلى مجموعات شبه متنافرة، فعلى سبيل المثال، نجد أقطاراً عربية تثنّ تحت وطأة المديونية الثقيلة بل وتعيش في حالة مجاعة فعلية في مناطق شاسعة منها (السودان، الصومال)، في حين يدخل بعضها - نسبياً - ضمن

الدول الدائنة، ناهيك عن الأموال العربية - الشخصية والمؤسسية - المودعة في البنوك العالمية. فبالنسبة لدول الخليج التي تُعتبر من أغنى الدول في المنطقة العربية إن لم نقل في العالم، فإن دخلها قد ارتفع من نحو 20 مليار دولار سنة 1970 إلى نحو 150 مليار دولار سنة 1980، ثم تراجع إلى 70 مليار دولار سنة 1990 (ولهذا الانخفاض أسبابه الموضوعية)، ليرتفع من جديد إلى 100 دولار سنة 1994. يقدر عبد الخالق عبد الله إجمالي الإيرادات النفطية لدول الخليج للفترة الممتدة بين سنة 1973 وسنة 1994 بما يعادل 2500 مليار دولار (عبد الخالق عبد الله، 1996، 18). من جهته، يشير الملف الإحصائي لمركز دراسات الوحدة العربية إلى أن «سكان مجلس التعاون الخليجي الذين يشكلون 10% من سكان الوطن العربي يحصلون على حصة تصل إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي، بينما يحصل سكان بقية الاقطار العربية الستة غير المنضوية في التجمعات والذين يشكلون حوالى 22% من سكان الوطن العربي على حصة تصل إلى ما يزيد على 5% فقط من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العربي». (المستقبل العربي، 1989، 177).

ما ينبغي أن نتذكره من كل هذا هو أن الاقتصاد العربي في عمومه لا يزال لم يتعد مرحلة الحبو، وهذا ما يؤكده الكثير من الآراء؛ فمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، من خلال أمانته العامة يعتبر أن «الاقتصاد العربي لا يزال اقتصاداً أولياً خدماتياً يعاني من ضعف الإنتاجية وضعف التشابك القطاعي. ولا يزال تخصيص الموارد يتم في كثير من الأحيان تبعاً لمعايير السوق وبعيداً عن مقتضيات التنمية الشاملة. ولم تمارس المشروعات المشتركة في الوطن العربي في مراحلها الأولى دوراً ملموساً في معالجة هذا الخلل القطاعي، بل أقيمت غالبية هذه المشروعات حتى بداية السبعينات في أنشطة التمويل المختلفة، بينما لم يكن في قطاع الصناعات التمويلية مثلاً إلا 15 مشروعاً صغيراً مجموع رؤوس أموالها 293 مليون دولار، وهي جميعاً صناعات استهلاكية أو وسطية وذات محتوى تقني متواضع». (زياد عربية، 1997، 76).

غير أن هذه الوضعية لم تستمر في الوتيرة نفسها لفترة طويلة، فقد عرفت المشروعات المشتركة في مجال الصناعة التحويلية تطوراً ملحوظاً مع مطلع الثمانينات، إذ بلغت نسبة الاستثمارات المشتركة في هذا القطاع ما يعادل 28,1% من إجمالي الاستثمارات، أما بقية استثمارات الصناعة فتتوزع بين الصناعات الكيماوية والدوائية والأسمدة والتكرير والغزل والنسيج والصناعات الخشبية. أما عن توزيع هذه المشاريع المشتركة على المنطقة العربية فإنها غير متناسبة. فقد «احتل مجلس التعاون لدول الخليج المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية والعديدية والمالية، إذ بلغ عدد المشروعات المشتركة المقامة في الخليج 151 مشروعاً، برأس مال مدفوع مقداره 12,721,081 ألف دولار، وبلغت أهميتها النسبية والعديدية والمالية 38,6% و 59,5% على التوالي. تليها من حيث الأهمية تلك المشاريع المشتركة التي أقيمت في بلدان وادي النيل

والتي بلغ إجمالي رأسمالها المدفوع 3,292,515 ألف دولار؛ ثم تليها دول المشرق العربي بما قيمته 2,031,097 ألف دولار؛ بينما جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الرابعة لتبلغ 2,886,296 ألف دولار؛ وتأتي في المرتبة الأخيرة بقية الاقطار العربية الأخرى برأسمال مدفوع يقدر بـ 448,979 ألف دولار. (زياد عربية، 1997، 77:76).

يقدم الجدول التالي مزيداً من التوضيح حول هذه المسألة:

**جدول يوضح التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة
(بآلاف الدولارات)**

الإقليم			حصته من الناحية العددية			حصته من الناحية الرأسمالية		
الترتيب	النسبة المئوية	القيمة	الترتيب	النسبة المئوية	العدد	الترتيب	النسبة المئوية	القيمة
1	59.5	12.721.081	1	38.6	151	1	59.5	12.721.081
4	9.5	2.031.097	3	23.3	91	4	9.5	2.031.097
2	15.4	3.292.515	2	28.1	110	2	15.4	3.292.515
3	13.5	2.886.296	4	8.7	34	3	13.5	2.886.296
5	2.1	448.979	5	1.3	5	5	2.1	448.979
	100	21.379.968		100	391		100	21.379.968

المصدر: المستقبل العربي، العدد 216، 1997، ص 77.

إن مظاهر «الخجل» نحو التكامل الاقتصادي على مستوى العالم العربي عموماً، وعلى مستوى دول المشرق العربي خصوصاً، أدت إلى خلق وانتشار أنماط سلوكية لممارسات اقتصادية تنزع إلى تغليب الطابع الاستهلاكي على حساب العمل الإنتاجي، هذا الأخير الذي يُعتبر الوسيلة الوحيدة للتنمية الشاملة والمنشودة، والتي هي مطلب الجميع شعباً وحكومات. بطبيعة الحال، فإن الطريق الأسلم لتحقيق ذلك هو المزيد من التقارب الاقتصادي، وتدعيم مجالات التعاون القائمة وتعميمها.

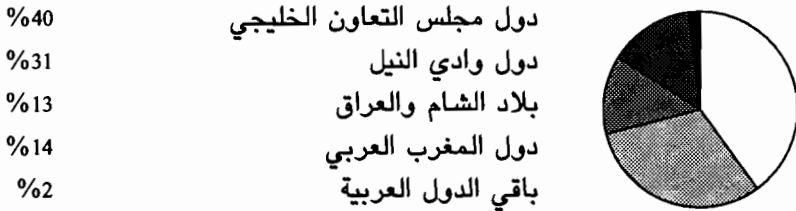
استناداً إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فقد جاء في تقريرها لمُنَاح الاستثمار لعام 1994 أن حجم الاستثمارات البينية العربية لتلك السنة قد بلغت حوالى 364,8 مليون دولار، وتتوزع إقليمياً وقطاعياً كالتالي:

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد استقبلت حوالى 39,4% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، في حين بلغت نسبة الاستثمارات الصادرة منها حوالى 50,1%. أما بالنسبة لبلاد الشام والعراق فقد استقبلت ما نسبته 13,3%، وصدرت ما نسبته حوالى 39,9%. في حين استقبلت دول وادي النيل حوالى 21,1% من هذه

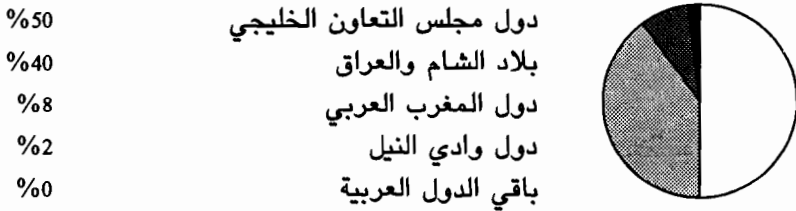
الاستثمارات وصَدَّرت حوالي 1,6%. أما دول المغرب العربي فقد بلغ حجم الاستثمارات الوافدة إليها 14,4% فيما صُدِّرَ منها حوالي 8,4%. أما بقية الدول العربية فإنَّ نسبة الاستثمارات الوافدة إليها قد بلغت حوالي 1,8% في حين لا يكاد يذكر ما صُدِّرَ منها من استثمارات بينية.

أما بالنسبة لتوزيع هذه الاستثمارات قطاعياً فقد جاء القطاع الصناعي في المرتبة الأولى بحوالي 61,8%؛ يليه قطاع التجارة والمقاولات بحوالي 21,1%؛ وكانت المرتبة الثالثة بحوالي 7,9% لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري؛ واحتلَّ القطاع المصرفي والمالي ما نسبته 6,8%؛ وجاء في الأخير القطاع السياسي والعقاري بما يعادل 2,4%. والأشكال المتتالية في مزيد من التوضيح:

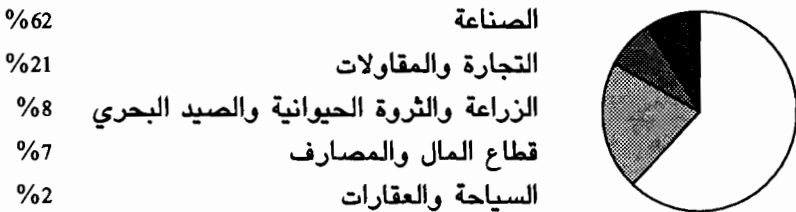
التوزيع الإقليمي للاستثمارات العربية البينية لعام 1994 الاستثمارات الوافدة إلى:



الاستثمارات الصادرة من:



التوزيع القطاعي للاستثمارات البينية خلال عام 1994



المصدر: تقرير مُناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1994، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،

ص 13.

ما يمكن أن نستخلصه من هذه الأرقام أن حجم المبادلات الاقتصادية بين أغلب الدول العربية وبخاصة بين دول المشرق العربي تحتاج إلى دفعة أكثر جرأة إلى الأمام حتى تلتحق أو تفوق مستوياتها بين أعضاء التجمعين العربيين الخليجي والمغاربي؛ فبمثل هذه التكتلات وحدها يمكن التقليل من حدة وخطورة التحديات الاقتصادية التي تحقّق بالدول العربية المشرقية، والتي تبقى في حدود إمكانية السيطرة عليها وتدليلها لأن الإمكانات المادية والكفاءات البشرية متوفرة من أجل قيام تكتل عربي، خصوصاً وأننا في عصر التكتلات الاقتصادية (WTO، NAFTA مثلاً)، ثم المساعدة على تجاوز كل تلك المظاهر التي تتركس ويلات وتبعات ما يعرف بالتأتات الثلاث التي تخبرها غالبية الدول العربية: التخلف، التجزئة، والتبعيّة، والتي تغذيها أطراف مصلحة فاعلة على مستوى مركزية الاقتصاد العالمي، كما أنه من شأن أي تقارب من هذا النوع تدعيم مظاهر القوة الكثيرة، التي تتمتع بها المنطقة؛ إذ إنه وبالإضافة إلى ما تمتلكه من ثروات باطنية، فإنها تُعتبر منطقة حساسة ومهمّة في كونها سوقاً عالمياً مستهلكاً، ومجالاً استثمارياً مُعتبراً، ومصدراً لعمالة سريعة التأهيل، بالإضافة إلى موقعها الجيوسياسي المتميز.

إنّ هذه الخصائص مجتمعة تمثل مظاهر قوة تبقى في متناول إرادة دول المشرق العربي، إذا ما وُظّفت من أجل ترسيخ أمنها القومي في تكامل لاحق مع التكتلين الجهويين العربيين الآخرين (إتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي)، وتكسيبها بالتالي ثقلًا تفاوضياً بخصوص المسائل المصيرية والحساسة في المنطقة تنصدها القضية الفلسطينية، وقضية التسليح النووي، ومشكلة المياه التي تتزايد أهميتها باطراد - سننطرق إلى هذه المشكلة لاحقاً - .

ب) أما من الناحيتين السياسية والثقافية، فإن العالم العربي عموماً يعيش واقعاً يشهد اختلافات وانقسامات متشعبة، والتي هي في غالبيتها مصطنعة تزيد في تأجيحها إسرائيل وأطراف أخرى، وذلك بطرق وأساليب شتى، تتجلى في أبسط صورها من خلال المفاوضات الثنائية بين إسرائيل وبعض الدول العربية كالاردن مثلاً، وإن كان الموقف اللبناني الرافض لهذه السياسة (فصل المسارين اللبناني والسوري) يُعتبر تحدياً إيجابياً ينبغي أن يقود أية مفاوضات في المستقبل، والتي يُفترض أن تكون شاملة ما دامت أنها تقوم على مبدأ واحد وهو «الأرض مقابل السلام». مثل تلك الانقسامات أصبحت قاسماً مشتركاً بين جُلّ الدول العربية، وذلك على غرار التشتت الاقتصادي، فنجدها سياسياً تنطلق من نظرة مصلحة قطرية أنيّة وضيقّة، من شأنها أن تعيق أي عمل تنموي متكامل يكون لفائدة كافة الشعوب العربية.

وكنتيجة منطقية لهذه الانقسامات، فشلت فكرة الأمن القومي العربي للتحصن والتصدي والاستعداد لمواجهة إسرائيل؛ إذ، وبدلاً من ذلك تتركس الانقسام، حتى وصل حدّ المواجهة المسلحة بين بعض الانظمة العربية التي كانت يفترض أن تتوحد في

ما بينها؛ إذ إن الكثير من الأنظمة العربية وتبعاً لما يعتقد خير الدين حسيب قد «دُفعت واندفعت في مواجهة عسكرية مع بعضها البعض، ولم يستطع النظام الإقليمي العربي حتى الآن أن يوجد آلية قانونية عربية وسلمية لحل النزاعات العربية - العربية (وذلك بالرغم من وجود مبادرة «محكمة العدل العربية» من فترة طويلة)، ناهيك عن عجزه حتى الآن عن تحقيق تنمية عربية شاملة، كما زادت تبعيته السياسية والاقتصادية الخارجية». (خير الدين حسيب: 1994، 51).

وجزاء ذلك أصبحت العلاقات العربية - العربية ضبابية في أغلبها (خصوصاً بعد اتفاقية «كامب ديفيد» ثم توترت أكثر بعد حرب الخليج الثانية)، ومنقسمة في بعضها الآخر، وحتى إن قامت علاقات حقيقية متينة بين دولتين عربيتين فما يلبث الفتور أن يصيبها؛ وقد تجاوزت هذه الانقسامات الفتور الثنائي، لتخلق بوادر الفرقة والتناحر داخل البلد الواحد، حتى وصلت أحياناً أو كادت أن تصل إلى حدود الحرب الأهلية (لبنان، الصومال، اليمن، السودان، العراق، الجزائر ومصر)؛ إذ إنه ومن بين التحديات الداخلية التي أنهكت الدول العربية، ما يلاحظ وكأنه اختيار مقصود ومنظم لخلق النزعات الداخلية من أقليات عرقية، وتطرف ديني وعلماني، وانتهاك لحقوق الإنسان، لدول كانت في ماض قريب تمثل العمق العربي الحقيقي (العراق، الجزائر، مصر)؛ وفي هذا الصدد نؤيد ما يعتقد عبد الله الحسن من أن «خطاب الأقليات هي فكرة استشراقية غربية، تنظر إلى مجتمعاتنا العربية من زاوية التمايزات العرقية والدينية، تستهدف وبأساليب عديدة تحويل خطوط التمايز إلى شروح مهياة للانشقاق والانفراط في أي ظرف، مما يعني تفجير الدول العربية من الداخل، واستنزافها في صراعات ثانوية تحكمها ثنائية (الحياة - الموت) التنافرية بدلاً من تحسين الحياة وإطلاق الطاقات الإبداعية لكل أبناء الوطن؛ وليس ما يجري اليوم على الساحة العربية بدءاً من حرب الأكراد ضد العراق تحت الحماية الغربية، وتمرد جنوب السودان، مروراً بأحداث ما يسمى «الفتنة الطائفية» في مصر والتوتر في منطقة القبائل ذات الصبغة البربرية في الجزائر، وحروب الصوملة في الصومال وجيبوتي، ومحاولة أفغنة اليمن... وقبل هذا وذاك تفجر الصبغة الطائفية اللبنانية في حرب أهلية، سوى علامات فارقة تُنبئ بحلول عصر «تجزئة التجزئة». (عبد الله الحسن: 1995، 9)؛ فوجود مثل هذه المخاطر الداخلية (السياسية والثقافية)، بالرغم من أنها في جزء منها تدلّ على هشاشة النظام السياسي القائم، إلا أنها في أساسها هي من تدبير خارجي مخطط له، وهذا ما تؤكده الشواهد التاريخية الواقعية، وقد دعم هذه الحقيقة الشيخ رمضان البوطي في حديثه للتلفزيون الجزائري سنة 1996، كما أيد ذلك العديد من السياسيين والمثقفين العرب.

ج) وكتحصيل حاصل لهذا الارتهان السياسي خصوصاً، فقد تزامن معه أو نتج عنه اختلال في النسق القيمي الذي كان يحدّد معالم العمق العربي، ويميّز الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فمن مظاهر الاختلال الذي أصاب سُلّم القيم أو قلبه، ما نلمسه

من خلال الخطاب السياسي العربي الرسمي، الذي كان في تعامله مع الآخر يضع بالإجماع في مقدمة إنشغالاته المصلحة القومية، فنجد أنه كان يستعمل خطاباً ذا طابع ثوري بكلمات من شاكلة «قررنا» و «نطلب» و «نؤكد» التي استبدلت بنقيضاتها «ناسف» و «نأمل» و «ينبغي»... القطرية؛ ومما ساعد على ذلك نهاية الثنائية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز فكرة العولمة الشاملة (على غرار فكرة نهاية التاريخ عند فوكوياما)، وأقول نجم الكثير من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الثقل العالمي الكبير، والتي كانت تضم من بين أعضائها الفاعلين دولاً عربية يُحسب لها حساباً جهوياً، إقليمياً ودولياً. (منظمة عدم الإنحياز، مجموعة 77... إلخ). أما الآن وفي ظل المتغيرات الراهنة، فقد أضحت دولاً عربية شبه عاجزة حتى عن بسط نفوذها داخلياً بحكم الشلل العام الذي أصاب مكوناتها، خصوصاً عندما حاولت مراجعة أسلوبها في التنمية، دون تهينة كافية للظروف والأفكار.

كذلك ومما يعكس الاختلال في السُّلم القيمي العربي، ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، التي كانت تمثل أهم الثوابت العربية - الإسلامية على الإطلاق، فكانت مسألة تحرير الأرض بالقوة مطلب الجميع، وإذا بالأمور الآن تنقلب رأساً على عقب؛ إذ أصبحت الآن لغة التفاوض هي السائدة، بل إننا نجد من ينادي بتقديم المزيد من التنازلات؛ كما ارتفعت بعض الأصوات منادية بالتطبيع ورفع المقاطعة لإسرائيل، حتى إن بعضهم بدأ ينادي بانضمام إسرائيل إلى جامعة الدول العربية، وبذلك أصبح السلام الإسرائيلي عند البعض يعني الإستسلام العربي.

ثانياً: التحديات الإقليمية - الخارجية:

لقد ساعد الموقع الجغرافي المتميز في مضاعفة التحديات التي تواجه الدول العربية المشرقية خصوصاً، حيث يحيط بها ثلوث من التحديات الإقليمية المتفاوتة الخطورة والطبيعة - إن صح أن نعتبرها كذلك - أصلها واحد يتمثل في الحقيقة في اللوبي اليهودي والعدو الحقيقي في المنطقة وذلك عبر نفوذه الثلاثي من خلال التواجد الأجنبي (الأميركي) في الخليج - عبر القيادة العسكرية في تركيا - ومباشرة في إسرائيل؛ وذلك إلى جانب مشكلة المياه. إن هذا النفوذ الثلاثي يعرف تعاضماً مستمراً في دوره ووظيفته، وقد يكون لصالح الدول العربية عموماً إذا أحسن استغلال كياناته الثلاثة: إيران، تركيا ودول الخليج، كما أنه قد يكون عكس ذلك؛ فهذه الكيانات الثلاثة تعرف تعاضماً مزدوجاً، فهي من جهة تشهد انتعاشاً لهويتها الأصلية، ومن جهة ثانية ساعدتها في ذلك ظروف سياسية ملائمة؛ كما أنها مهتأة لنشوب اضطرابات إثنية، طائفية، اقليتية واقتصادية قد تمتد لا محالة إلى جيرانها العرب، وفي هذا الصدد يقول حسن نافعة بأن «مفر ظروف سياسية ملائمة أعطت للقطب الإيراني مثلاً «هذا الزخم، فقد كان هناك احتمال - في ضوء حدوث تحول مغاير - أن تتعرض الدولة الإيرانية ذاتها للتفكك، ولكن

الحرب العراقية - الإيرانية أعطت إيران مكاسب ومزايا لم تكن متوقعة على الإطلاق. والشيء نفسه بالنسبة إلى تركيا على الرغم مما تواجهه من مشاكل، ولا سيما المشكلة الكردية». (حسن نافعة: 1995، 32)؛ ومع ذلك فلا يمكن أن نغفل وجوداً فعلياً لحركة انتعاش قومي واقتصادي (في حالة دول الخليج خاصة) بالنسبة لهذه الدول ساعدتها على تدعيم دورها السياسي.

ما تجدر ملاحظته في هذه الصدد أن إيران لا تمثل تهديداً حقيقياً لأنها تشترك مع الدول العربية في قواسم إيجابية كثيرة، يأتي الإسلام في صدارتها (وعلاقاتها الحسنة مع لبنان وسوريا خصوصاً) ثم يلي ذلك معاداتها لإسرائيل. أما تركيا فإن تهديدها أكثر خطورة؛ إذ تزيد من حدّته عضويتها في الحلف الأطلسي، توجهات قياداتها العسكرية الموالية والمتحالفة عسكرياً مع إسرائيل إلى جانب هجوماتها المتكررة على شمال العراق بحجة متابعة أكرادها؛ إذ تسعى إسرائيل - في ما يراه نتنياهو - إلى تطوير علاقاتها مع تركيا لتتحول إلى نظام أمني إقليمي في الشرق الأوسط، لأن في رأي الوزير الأول الإسرائيلي، أن كلا من إسرائيل وتركيا محاطتان بأنظمة متطرفة لديها صواريخ باليستية ذات رؤوس ليست تقليدية ومستعدة لإطلاقها في أي وقت. (جريدة الخبر، 6 سبتمبر 1998): وكل هذا يجد ما يبرّره من أن السياسة التركية الخارجية يغلب عليها الانصياع للنهج الأوروبي عموماً والأميركي خصوصاً؛ إذ وباستثناء بعض المواقف المتميزة التي أيدت فيها بعض القضايا العربية كالقضية الفلسطينية، فإنها لم تتعدّ الموقف الأميركي المعلن؛ فما على العرب إذن سوى القيام بتدعيم أقوى للدور الخليجي (بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى الأقرب إلى إحدهما أو كليهما: سوريا، لبنان، السودان، الأردن...) في التقرب باسم العرب والمسلمين من إيران وتركيا أكثر فأكثر ومحاولة احتوائهما والتفاعل معهما على أساس الوازع الديني والمصالح المشتركة.

وتبقى إسرائيل هي أكثر التحديات الإقليمية التي تواجه دول المشرق العربي ومن خلالها كل الدول العربية، ثم تأتي في المرتبة الثانية مشكلة المياه، وسيتمّ التطرق إليهما لاحقاً بشيء من التفصيل.

أ. إسرائيل

لا يختلف اثنان حول حقيقة تغلغل إسرائيل داخل الأنظمة العربية - خصوصاً منها بعض دول المشرق العربي - الوحدة تلو الأخرى، بشكل إنفرادي؛ وبحكم ما تمتلكه من قوة اقتصادية وعسكرية ونووية، ودعم أميركي صريح وكامل، صارت تتحكم في مقاليد الأمور؛ إذ بدأت تجتهد من أجل قيام نظام شرق - أوسطي، تكون فيه هي الأمر الناهي؛ فالشرق - أوسطية (مثلها مثل «المتوسطية») هي إستراتيجية إسرائيلية (أو لفائدة إسرائيل) تدعمها في ذلك الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، وتعمل على تكريس الاندماج الإقليمي مقابل السلام، أي قبول إسرائيل كجزء فاعل من النسيج

السياسي والاقتصادي للمنطقة؛ وكما يعتقد عبد المنعم السيد علي أن «الهدف الأساس لإسرائيل من وراء النظام الشرق أوسطي الجديد هو هدف مزدوج اقتصادي - سياسي ويرتكز في التكامل اقتصادياً بينها وبين الاقطار العربية وغير العربية الشرق أوسطية على أساس إقليمي شرق أوسطي يقوم على دعائم النفط العربي، ورؤوس الأموال الخليجية، والعمالة المصرية، والمياه التركية، والتقانة الإسرائيلية، مع حصول إسرائيل على مصادر تمويل إضافية من خلال بنك التنمية للشرق الأوسط الذي ستجري رسملته بأموال عربية وأوروبية وأميركية». (عبد المنعم السيد علي: 1996، 16).

في هذا السياق يذهب شمعون بيريز عندما كان وزيراً لخارجية إسرائيل إلى «أنه سيكون بالإمكان الاعتماد على تعايش تاريخي بين العالم العربي والعالم اليهودي». (نيفين عبد الخالق، 1995، 13)؛ هو يعتقد بأن هذا المشروع يمكن تحقيقه عن طريق السلام والوسائل الاقتصادية، لأنه لم يقدر على تحقيقه عن طريق الحرب والقوة العسكرية. لكن في حقيقة الامر يبقى أنه «حينما يقدم «بيريز» نفسه كرجل سلام فإنه يمسك في يده اليمنى التفوق في الأسلحة التقليدية وفي يده اليسرى الاحتكار النووي، وتحت المائدة الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وبذلك يصبح كالحمامة التي تطير وهي محملة بالقنابل والصواريخ، بدلاً من أغصان الزيتون». (نيفين عبد الخالق: 1995، 14).

إن امتلاك إسرائيل لقوة نووية، عسكرية، تكنولوجية واقتصادية يكسبها تفوقاً كبيراً أمام دول المنطقة في تشكيل نظام شرق أوسطي يحافظ على، ويدعم، أسطورة الكيف الإسرائيلي أمام الكم العربي؛ ولذلك فهي تعمل بمبدأ «فرّق تسد» في ما يخص الدول العربية وتدعمها في ذلك أميركا. ومن أهم تجليات هذا الدعم الضغط الأميركي الواضح على دول المنطقة بإقناعها على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية باستثناء إسرائيل. هذا تأييد لادعاء هذه الأخيرة من كونها غير آمنة؛ إذ يصرح أحد كبار ساستها، بأن بلاده هي من أكثر دول العالم تهديداً من قِبَل دول أخرى، وبالتالي فإن امتلاكها لترسانة نووية هامة على مشارف دول المشرق العربي يؤمنها ويكسبها قوة تفاوضية عالية. هذا وقد وصل الغرور برئيس وزراء إسرائيل إلى أن هدّد بإمكانية قيام حرب جديدة في المنطقة؛ ومن ثمة تبقى مصداقية السلام الإسرائيلي رهينة بقبول توقيعها على اتفاقية حظر أسلحة الدمار الشامل في المنطقة كبادرة أولى ومواصلة مسيرة السلام على أساس مبادئ مؤتمر مدريد.

ب. مشكلة المياه

يقول الله تعالى ﴿وَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنبياء: 30). إن الماء عنصر حيوي وفَعَال بالنسبة لحياة الإنسان وباقي الكائنات والطبيعة على حدّ سواء؛ فهو يكتسي بالنسبة للعالم العربي أهمية بالغة، تزداد الحاجة إليها باطراد، خصوصاً

إذا علمنا أن المنطقة العربية عموماً بحكم مناخها شبه القاري تتميز بنقص كبير في المياه السطحية على وجه التحديد، «وما يقال عن هذه الثروة المائية السطحية، يقال أيضاً عن المخزون الجوفي الذي يُستنزف أكثر فأكثر مع تزايد الحاجات للمياه من جهة، وقلة التغذية المطرية من جهة ثانية، أي نتيجة عدم التوازن بين التغذية والاستهلاك. أضف إلى ذلك عامل الجفاف المتزايد وما يعكسه من تقهقر نحو التصحر بفعل الاستثمار غير المتوازن للمياه الجوفية، وهدر المياه السطحية، وتخلّف أو انعدام عوامل التحكم في الانسياب السطحي». (عباس قاسم: 1993، 16).

إذا ما ركّزنا على هذه الدول، فإن حاجتها إلى المياه تزداد، وفي الوقت نفسه يتهددها الخطر الإسرائيلي وتوجهاته التوسعية في هذا المجال مثلما هو الحال بالنسبة لبقية المجالات الأخرى؛ والمعطيات المتوفرة في هذا المجال تُنذر بحدوث أزمات مائية حادة، قد تكون سبباً في حدوث صراعات في المنطقة؛ فمن الناحية الجيوسياسية يتفق أغلب المختصين على احتمال نشوب صراعات عسكرية في المنطقة؛ إذ إنه بالنسبة للجانب الإسرائيلي يفيد بعض الإحصائيات إلى أن إسرائيل تحصل على حوالي 65% من احتياجاتها المائية بطرق غير شرعية تتحصّل عليها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، ويشير بعض تقارير الأمم المتحدة إلى أن 67% من المياه التي تستهلكها إسرائيل تأتيها من خارج حدود سنة 1948 حوالي 35% منها تتحصّل عليها من الضفة الغربية والباقي من هضبة الجولان ولبنان، وفي حال انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل جولان 1967 فإن عجزها من المياه سيصل إلى 1300 مليون متر مكعب. (عباس قاسم: 1993، 21-22). في المقابل، فإنه يُتوقع أن يصل العجز المائي في مصر إلى أكثر من 13 مليون متر مكعب، وفي سوريا إلى أكثر من مليار متر مكعب، وذلك مع حلول سنة 2000. (طارق المجذوب: 1994، 73).

من هذا المنطلق، تطرح مسألة المياه إشكالية الأمن القومي العربي، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن دول المشرق العربي تعتمد على ثلاثة مصادر مائية: النيل، الأردن، دجلة والفرات، والتي تبقى غير كافية وتبقى هذه الدول تعاني من عجز مائي مطرد؛ وبحسب المختصين والخبراء ففي حال استمرار الأوضاع والأنماط الحالية لاستهلاك المياه مع التزايد السكاني المعتبر، فإن العجز المائي سيبلغ الخط الأحمر أو يتجاوزه في المستقبل القريب؛ ولذلك: «لا نبالغ إذا قلنا إن موضوع المياه في السنوات القليلة المقبلة سيكون في مقدمة الموضوعات المتصلة بالسلم والحرب، أي بالصراع من أجل البقاء وبخاصة مع العدو الصهيوني الذي استهدف ويستهدف في الأساس وجودنا القومي». (عباس قاسم: 1993، 19).

ما يجب أن نتذكّره هو أن المسألة المائية تمثّل مرتكزاً أساسياً للأمن في إسرائيل، وثروة بديلة للنفط بالنسبة لتركيا، كما وأنها تُعتبر ذات أهمية للدول العربية المشرقية وبخاصة لقطاعها الاقتصادي الذي يغلب عليه الطابع الزراعي، وبذلك فهي كافية لأن

تشكل أساساً للصراع في المنطقة خصوصاً.

نحن نتوقع - في حالة حدوث مثل هذه الصراعات - أن حظوظ العرب في فرض إرادتهم في ذلك ضئيلة، إن لم نقل معدومة، وهذا الحكم ليس مرده الوهن العربي القطري فقط وإنما لما تتمتع به إسرائيل من إمكانية التحكم في الموارد المائية القليلة، وقدرتها المباشرة (بمساعدة أميركا) في التأثير على دولتي المنبع (إثيوبيا، تركيا)؛ إثيوبيا بالنسبة لنهر النيل الذي يُعتبر شريان الحياة لكل من مصر والسودان، وتركيا بالنسبة لنهري دجلة والفرات اللذين يمثلان مصدراً أساسياً لكل من سوريا والعراق؛ ولا يمكن التصدي لهذا الخطر إلا باتباع سياسة موحدة من قِبَل دول المشرق العربي، وتقارب أكثر نحو تركيا لأن العامل الديني يدعم هذا التقارب خصوصاً مع وصول حزب الرفاه إلى الحكم، ولو لفترة قصيرة، لأن العمق الإسلامي يبقى بمثابة السند الحقيقي.

تأسيساً على ذلك، وجب على هذه الدول أخذ هذه المسألة بجديّة، وذلك بسدّ كل المنافذ التي قد تستطيع السياسة الإسرائيلية النفاذ من خلالها لشلّ أي تكامل عربي إسلامي يكون لا محالة في غير صالحها؛ فبإمكان دول المصب (مصر، سوريا، العراق) وكذلك الأردن ولبنان (وفلسطين) من توحيد سياستها المائية في إطار إتحاد لدول المشرق العربي أو إتحاد عربي شرق - أوسطي (باستثناء إسرائيل)، والتعامل مع تركيا (على أساس الوحدة الدينية) التي تتمتع بثروة هائلة.

إن تركيا مهمة جداً في ترجيح كفة المياه لصالح طرف دون آخر؛ فإذا كان العامل الديني هو لصالح الدول العربية، فإن كل ما عدا ذلك مرشح لأن يكون لغير صالحهم، إذا استمروا في تشتتهم، خصوصاً وأن تركيا تتجاذبها سياسات متذبذبة؛ فمن جهة يعتبرها الحلف الأطلسي سوراً مانعاً وقوة يستعملها في التأثير على المنطقة المحاذية شرقاً، أو لصدّ أي خطر مفتعل (المد الإسلامي)؛ ومن جهة أخرى، تعمل إسرائيل جاهدة من أجل التغلغل والتحكم في مصادر المياه للضغط على العرب في أية مبادرة، وليس مستبعداً أن تكون وراء إذكاء النعرات العرقية كالمطلب الكردي، وحركة العلويين مؤخراً... إلخ.

هذه هي أهم التحديات الداخلية والإقليمية الخارجية، والتي لا تمثل بكلّ حال من الأحوال كل التحديات؛ وهي مجتمعة، تؤثر سلباً على زرع الوهن في جسم دول المشرق العربي، ومن بعده العربي، فالإسلامي؛ وتسهّل بالتالي في تغييب النُقل العربي في تحديد ورسم معالم النظام الشرق - أوسطي أو التصدي له، والذي يجري التحضير لبنائه لصالح إسرائيل ومن بعدها أميركا. أما إذا تداركت الدول العربية، وفي مقدمتها دول المشرق العربي هذا الخطر، وحاولت إزالة مسبباته المفتعلة في جزء منها، والممكنة التجاوز من حيث أبعادها الموضوعية، بالتكامل الاقتصادي والوحدة الدينية، فإن الأمل في التنمية الحقيقية يبقى قائماً.

احتمالات المستقبل

من خلال تحديدنا لمعالم الواقع العربي يمكن رسم احتمالين بديلين للمستقبل العربي، وذلك من خلال التركيز على دول المشرق العربي على وجه التحديد؛ ونحن لا ندعي السبق في هذا المجال، بقدر ما نؤكد بعض الأطروحات أو التصورات النظرية، وندفع النقاش الدائر حولها قُدماً إلى الأمام. في هذا الصدد، يجدر التنبيه إلى مساهمات فكرية عديدة لمفكرين عرب تحاول رسم معالم المستقبل العربي؛ فلقد شهدت الساحة العربية في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الاهتمام بالدراسات المستقبلية، والتي أصبحت تشكل أحد المتطلبات الأساسية للتطور والتنمية الشاملة التي تتكامل فيها كل المجالات الفكرية منها والمادية، وذلك بصياغة الأطر التصورية الشاملة التي تنطلق من الواقع التاريخي - الثقافي المتميز لرسم أبعاد المستقبل الممكن؛ ومن بين أهم المساهمات التي تستوجب الإشارة إليها في هذا السياق نذكر محاولة المهدي المنجرة الذي يطرح فيها ثلاثة سيناريوهات لمسارات هذا المستقبل وهي: 1. سيناريو الاستقرار والاستقرار؛ 2. سيناريو الإصلاح؛ 3. سيناريو التغيير الجذري.

بالنسبة للسيناريو الأول يتوقع المهدي المنجرة أن تستمر من خلاله وضعية الثمانينات وبداية التسعينات، وذلك لفترة زمنية إضافية لا تتعدى خمس سنوات، لأن التغيير هو سُنّة الحياة ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجميد سيرورة الحضارة الإنسانية؛ ويعتبر الولايات المتحدة الأميركية والمؤسسات المالية التابعة لها كالبנק الدولي وصندوق النقد الدولي من الجهات المتزعمة لهذا السيناريو.

أما السيناريو الثاني فيدعو من خلاله إلى المحافظة على الاستقرار مع القبول ببعض التغييرات التدريجية وبعض الإصلاحات، ولذلك فهو يسميه أحياناً السيناريو الإصلاحي، ويقدر إمكانية نجاحه بحوالى 30% خصوصاً إذا تمّ اعتماد إصلاحات واعية وسريعة تعالج المشاكل الكبرى تنصدها الممارسة الديمقراطية وضرورة قيام مجتمع مدني تُحترم فيه حقوق الإنسان وحرية الصحافة والتعبير والقبول بالتعددية وسيادة روح المسامحة أو المصالحة، ثم يلي ذلك الاهتمام بمحاربة الأمية التي يعاني من ويلاتها ما يعادل 60% من سكان العالم الثالث، والدول العربية من ضمنها؛ ولتحقيق كل ذلك بفعالية أكثر يؤكد على ضرورة تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي؛ في حين يعتبر أنه وبدون السيناريو الثالث والذي يسميه سيناريو التغيير الجذري أو التحولات الكبرى والعميقة لا يمكن الولوج إلى القرن الواحد والعشرين؛ إذ يتوقع تغييراً جذرياً للأوضاع الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والسياسية، وأيضاً في ما يتعلق بعلاقة الشمال بالجنوب؛ وهذا من شأنه تحقيق الحاجات الديمقراطية، العلمية، التكنولوجية والاقتصادية دون هيمنة غربية في ذلك؛ وستحسم خلال هذه الفترة المشكلة الفلسطينية التي يعتبرها المهدي المنجرة شرط أي تغيير في العالم العربي. (المهدي المنجرة: 1991،

64 - 68)؛ ونحن إذ نؤيده في ذلك نعتبرها كذلك على مستوى العالم الإسلامي؛ كما ستحسم قضية الاستعمار العنصري في جنوب أفريقيا الذي يعتبره شرط أي تغيير في أفريقيا. وإن كانت القضية الأخيرة قد حسمت منذ فترة زمنية، فأملنا أن يصيب القضية الفلسطينية المصير نفسه، وذلك بالرغم من تعنت اليمين الإسرائيلي الذي يعارض ذلك بقوة.

الملاحظ أن المهدي المنجرة في هذا الأمر لا يختلف كثيراً عن تأكيد تلك الصورة للمستقبل العربي، التي يكاد يجمع عليها أغلب المهتمين، والتي تؤكد استمرار الحاضر في المستقبل، أي استمرار الوضع العربي في التردّي والسلبية، على مختلف الأصعدة الأمنية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية والاجتماعية.

ونحن نجانب الصواب إذا استثنينا هذا البديل، خصوصاً في ظل الواقع الراهن والتحوّلات القائمة، ولكن ما يميّز محاولتنا كونها تركّز على منطقة عربية تُعدّ حساسة؛ فهي من جهة تحيط بإسرائيل، ومن جهة ثانية تحتل موقعاً جيوسياسياً وإستراتيجياً مهماً للغاية؛ ويتحدّد المستقبل العربي، ومدى حضوره عالمياً إنطلاقاً منها خصوصاً وأننا أمام ظاهرة عولمة النظام الدولي الذي يحتمّ على الدول العربية قاطبة ضرورة التموضع والتكيف في جميع المستويات.

بناءً على تحليلاتنا المستمدة من المعطيات الواقعية، والمحاولات التنظيرية التصورية، فإننا نتوقع احتمالين يحدّدان مسارات مستقبل دول المشرق العربي خصوصاً وهما:

(1) احتمال التردّي والسلبية؛ (2) احتمال الانطلاق والإيجابية.

أ. احتمال التردّي والسلبية: حيث وتأسيساً على ما طرّح من مقومات والتي تشكّل في عموميتها خصوصية واقع الدول العربية، وبخاصة منها دول المشرق العربي، فإنه من شأن تلك التحدّيات الداخلية والخارجية أن تعمل على الإبقاء على حالة التشتت والتجزئة، ومن ثم التخلف الاقتصادي.

ونلاحظ أن دور المياه يحتل الريادة في أية تنمية اقتصادية، لذلك تعمل إسرائيل جاهدة على عدم حدوث أي تقارب عربي - إسلامي في هذا الصدد؛ فالخلاف التقليدي بين العراق وسوريا أصبح هامشياً أمام تبعات حرب الخليج ليفسح المجال أمام العداوة الحقيقية، ويبدو أن بوادر التقارب قد بدأت تلوح في الأفق، ولو على المستوى الاقتصادي، والمطلوب هو المحافظة عليها وتنميتها. أما تركيا فبحكم عضويتها في الحلف الأطلسي فهي لا تجاهر بمخالفة السياسة الأميركية (والإسرائيلية) في المنطقة، وتبقى تعيش على هاجس تحريك نبرة الأقليات الكردية، لتسهّل مهمة منعها من محاولة التنازب مع دول المنطقة، غير أن البعد الكردي يمكن أن يكون عاملاً مساعداً في التقارب، إلى جانب التاريخ والواقع. وإسرائيل من مصلحتها أن لا يحدث أي تقارب

يؤدي إلى أي شكل من أشكال التكتل بين دول المنطقة لأن ذلك سيذيبها في حالتي الحرب أو السلم؛ وقد بدأت التداعيات السلبية على المنطقة العربية للتحالف العسكري التركي - الإسرائيلي تبرز بجلاء وذلك في شكل حرب وشيكة بين تركيا وسوريا؛ ففي الآونة الأخيرة (أوائل أكتوبر/تشرين الأول 1998) تكون تركيا قد أنهت مناورات تدريبية (بحضور إسرائيلي محتمل) استعداداً للحرب، وقد أكدت صحيفة الصباح التركية استناداً إلى مصادر مطلعة أن تركيا قد هيأت عدّة مخططات عسكرية ضد سوريا. (جريدة الخبر، 6 أكتوبر 1998)؛ ومثل هذه التهديدات العسكرية التركية لسوريا لا شك في أنها مدفوعة من قوى خارجية معادية للعرب، وتشكّل خطراً على أمن المنطقة ومسار السلام.

من أجل أن تبقى قوية، تعمل إسرائيل بخصوص المياه على إفشال مشروع أنابيب السلام ويرتكز هذا المشروع على جرّ المياه العذبة من فائض تركيا المائي وبخاصة من نهري سيحون وجيحون اللذين يصبّان في البحر الأبيض المتوسط باتجاه الجنوب نحو دول المشرق والخليج العربيين، ويبقى هذا المشروع مجرد فكرة تنتظر الظروف المواتية للتنفيذ، وقد جاءت تسمية المشروع أنابيب السلام أملاً من تركيا في توطيد علاقاتها مع جيرانها العرب، كما أن ذلك قد يسمح للنفط العربي أن يأخذ اتجاهاً معاكساً نحو تركيا.

بالنسبة للحكم الذاتي الفلسطيني، واحتمال قيام دولة مستقلة، يُتوقّع أن تقوم إسرائيل بفصل كامل بين الجانبين العربي - الفلسطيني والإسرائيلي، على شاكلة جدار برلين جديد؛ وما محاولات الحظر التي تطبقها من حين إلى آخر والطرق الالتفافية التي تشق، وفكرة الجسر المعلق الذي يربط الضفة بالقطاع، إلّا تجارب في هذا الاتجاه؛ وذلك من أجل أن تبقى كجسم غريب متميّز يتمتع بقدرات تكنولوجية، عسكرية، واقتصادية عالية تساعد على فرض سياستها في تشكيل النظام الدولي الجديد، أو بالأحرى النظام الأميركي - الدولي - الجديد الذي قد يحكم العالم لعقود لاحقة، يغيب فيها الدور العربي. بالمقابل، حتى وإن تمّ عقد اتفاق بين فلسطين وإسرائيل على المستوى الرسمي فإنه من المحتمل أن تبرز قوى داخلية معارضة من الجانبين، فمن جهة تخلق الفوضى والاضطرابات وعدم الاستقرار بالنسبة للجانب الفلسطيني، ومن جهة ثانية التراجع عن العملية السلمية برمتها من الجانب الإسرائيلي وهذا ما بدأت بوادره تلوح مع وصول حزب الليكود إلى الحكم؛ والمعطيات المستمدة من الواقع تدعّم هذا التوجّه؛ إذ ترفض إسرائيل القبول بالمقترح الأميركي والمتمثّل في الانسحاب العسكري بنسبة 13% بالرغم من تنازل السلطة الفلسطينية وقبولها بهذه النسبة البعيدة جداً عما كانت تطالب به، مثلاً نلاحظ معارضة إسرائيل الشديدة لإعلان الدولة الفلسطينية وتجنيد أميركي كبير لتأييد ذلك؛ فهذه وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت تلتقي في مباحثات ماراطونية مع الدبلوماسيين العرب في الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في تاريخ

28/9/1998 لإقناع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالعدول عن قراره المتمثل في الإعلان عن قيام دولة فلسطين في مايو/أيار 1999 مثلما نصّت عليه إتفاقية أوسلو. وبالفعل استطاع الرئيس الأميركي في اجتماع ثلاثي (كليتتون - عرفات - نتنياهو) قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة إقناع الرئيس الفلسطيني بالعدول عن إعلانه بل والقبول بصيغة 10 + 3% الجديدة للانسحاب من الضفة الغربية، وتقضي هذه الصيغة بانسحاب الجيش الإسرائيلي 13% من أراضي الضفة الغربية على أن تحوّل نسبة 3% من هذه النسبة إلى محمية طبيعية، أو منطقة حرة، تكون صلاحيات السلطة الفلسطينية فيها محدودة. ويأتي هذا التدخل الأميركي لإرضاء إسرائيل بقبول مبدأ الانسحاب العسكري بنسبة 13% (10 + 3) لمنع ياسر عرفات مما كان ينوي إعلانه، (علماً بأن إسرائيل كانت قد وافقت على الانسحاب بنسبة 10%)؛ وبهذه الإستراتيجية يكون عرفات قد نجح (نسبياً) في إرغام نتنياهو على استئناف محادثات السلام.

إذن، ولتجاوز تبعات هذا الاحتمال، فإنه لا مفر من محاولة إزالة كل المبررات التي قد تساعد على ترسيخه، وذلك من خلال الأخذ بمتطلبات الاحتمال الموالي.

ب. احتمال الانطلاق والإيجابية

يُعتبر هذا الوضع مطلب كل شعوب المنطقة؛ ولتحقيق ذلك يتعيّن على العرب والمسلمين أولاً وقبل كل شيء إزالة الشوائب التي تُلصق بالإسلام كالتطرف الديني الذي تغذّيه آليات النظام الجديد؛ وهذه مهمة علماء الدين المسلمين الحقيقيين الذين عليهم أن يعملوا من أجل إبراز خصائص الدين الإسلامي السمحة، ونبد كل الصفات الخاطئة التي يريد الآخر ربطها بالإسلام، ثم يتبع ذلك إعادة إحياء وطرح من جديد أسس التقارب والتكامل بين مختلف دول المنطقة وذلك وفقاً لسياسة استشرافية منسجمة، خصوصاً وأن غالبية الدول العربية والإسلامية تجمع بينها عوامل كثيرة تاريخياً، وحتى حاضراً، فلماذا لا تتعامل في ما بينها من منطلق المصير المشترك، أو على الأقل غير المتناقض؛ إذ لا بديل أمامها غير ذلك، إذا أرادت أن تكون فاعلة.

إن إمكانية تجاوز العقبة الجيو - سياسية التي تشكّلها إسرائيل ممكنة، عن طريق التقارب بين دول المشرق العربي، ولم لا قيام إتحاد بينها، وذلك اقتداءً بالإتحاديين العربيين: إتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي - وحول هذه المسألة بالذات وجب التنبيه إلى أن إتحاد المغرب العربي لا يزال منذ تأسيسه سنة 1988 يعيش فترات مدّ وجزر، على عكس مجلس التعاون الخليجي الذي يشهد نجاحاً نسبياً - والاتفاق بين كل الدول العربية على أرضية حقيقية مشتركة تتبعها تكتلات أوسع وأكبر (خصوصاً وأننا في عصر التكتلات) تتجاوز الإطار العربي لتدخل في الاعتبار البعد الإسلامي الأوسع؛ ونتوقع أن سياسة مشتركة وموحدة في استغلال الموارد المائية، في هذا الإطار، تكون بداية موفقة، ثم توسيع التعاون إلى مختلف المجالات الاقتصادية الأخرى

كتحقيق قيام سوق عربي مشترك من أجل قيام شرق أوسط عربي - إسلامي قوي يفرض وجوده أمام كل التحديات، ويساهم في تقوية الصف العربي الإسلامي على المستوى الدولي وتصبح مساهمته فعالة في رسم معالم النظام الدولي الجديد؛ وجدير بالذكر أن ذلك يمزج عبر احتواء الخلاف مع قطبي تركيا وإيران والتفاعل إيجابياً معهما بالإضافة إلى مد جسور التعاون مع دول مسلمة أخرى غير عربية في أفريقيا وشرق آسيا (نيجيريا، ماليزيا...) وفي هذا السياق، وعلى مستوى أوسع، اتفق مع رياض الرئيس في دعوته إلى ضرورة الالتفات إلى بدائل دولية غير الولايات المتحدة الأميركية يتعاون معها العرب، وهو يجد البديل ليس في أوروبا، وإنما في الصين؛ وبالرغم من اعترافه بعدم مواجهة الصين صراحة للسياسة الأميركية في المنطقة، إلا أنها يمكن أن تخلق توازناً إيجابياً لصالح العرب. (رياض الرئيس: 1993، 102).

ما نستخلصه من كل ما سبق، أن على الدول العربية المشرقية على وجه التحديد أن تتصالح لتتصالح ثم تتكئ في ما بينها اقتصادياً للسير بمشروع التكامل تدريجاً نحو الوحدة العربية الاقتصادية الفعلية، ومن بين أهم القواسم المشتركة التي ينبغي تدعيمها وتعزيزها لتحقيق ذلك، وهو تفعيل دور الجامعة العربية من خلال مؤسساتها لتلعب دورها الحقيقي والمتمثل في تمكين التضامن العربي وتمكينه من الصمود والتصدي لتحديات المرحلة الراهنة؛ ويكون بالموازاة مع ذلك التنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي لتحسين أكثر من أجل انطلاقة تنمية حقيقية.

المراجع

- (1) أحمد يوسف أحمد: الصراعات العربية - العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
- (2) المهدي المنجرة: الحرب الحضارية الأولى. مستقبل الماضي وماضي المستقبل، شركة الشهاب، الجزائر، 1991.
- (3) زياد عربية: «مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة إلى خصخصتها»، المستقبل العربي، عدد 216، 1997.
- (4) طارق المجذوب: «التعاون العربي - التركي في مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة الكهربائية»، المستقبل العربي، عدد 188، 1994.
- (5) محمد بريش: «حاجتنا إلى علوم المستقبل»، قضايا المستقبل الإسلامي، وقائع ندوة الجزائر 4 - 7 أيار/مايو 1990، ج 1، مركز دراسات المستقبل الإسلامي، الجزائر، 1992.
- (6) مصطفى الفيلاي: المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989.
- (7) نيفين عبد الخالق: «المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي»، المستقبل العربي، عدد 193، 1995.
- (8) سيار الجميل: «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم/ من مثلث الازمات إلى مربع الازمات: تحديات مستقبلية»، المستقبل العربي، عدد 184، 1994.

- (9) عباس قاسم: «الاطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية»، المستقبل العربي، عدد 174، 1993.
- (10) عبد المنعم السيد علي: «التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل»، المستقبل العربي، عدد 214، 1996.
- (11) عبد الخالق عبد الله: «العلاقات العربية - الخليجية»، المستقبل العربي، عدد 205، 1996.
- (12) عبد الله الحسن: «الأقليات في الواقع العربي الاندماج والتجزئة»، دار مشرق - مغرب، دمشق، سوريا، 1995.
- (13) خير الدين حسيب: «الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة»، المستقبل العربي، عدد 179، 1994.
- (14) جريدة الخبر، 6 أيلول/سبتمبر 1998.
- (15) جريدة الخبر، 6 تشرين الثاني/أكتوبر 1998.